الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

عن وظائف الجامعات.. واسط أنموذجاً

■ إحسان شمران الياسري

إلى وقت قريب، كانت المؤسسات التعليمية تفتقر إلى الإرادة لتنوير محيطها، وظلت تمارس وظيفتها التقليدية في إدامة منظومة التعليم ومعالجة (المُدخلات) لتقديم (المُخرجات) إلى المجتمع. وليس هذا بالشأن الهيّن، او قليل الأهمية.. فلولا هذا المسار المُشرّف لجامعات العراق وبقية مؤسساته التعليمية، لصدقت علينا حسابات الذين وفدوا إلينا، من الأمريكان وبقية القوى الدولية، إذ عقدوا الفكر على إننا من بقايا القرون الوسطى، ومن شاكلة شعوب أخرى (لا نريد اليوم الإشارة إليها، رغم أنهم كانوا يحاولون مقارنتنا ومقاربتنا بهم)..

فلولا تلك المنارات العالية، لما وجدنا في بلاد النهرين من يتصدى لبناء الدولة التي أُنشئت على نمط جديد بعد عام ١٩٢٠..

وحتى المجالس التي رفدت أمتنا العراقية بخيرة المتنورين والمُحدِّثين، كانت بواكير لنشوء المؤسسة التعليمية بمفهومها الحديث، أو كانت حواضن الفكر التي حَضرت (الطبيخ) العراقي المجيد، الذي أنتج أسلافنا، ثم أنتجنا، وها نحن نورّثها لأولادنا بعون الله تعالى.

وبعد أن أدت المؤسسات التعليمية وظيفتها التقليدية، بدأ بعضها بممارسة تجربة الاتصال بالمجتمع، في عملية تمديد لأجنحتها التنويرية لتجتاز الوظيفة التعليمية المتأصلة في العقيدة المجردة لها، الى وظيفة القلب النابض والمركز المُشعّ.

فها نحن اليوم نتشارك مع الجامعات في احتفالاتنا الشعرية، وفي مهرجاناتنا الاقتصادية، وفي استذكاراتنا رموزاً وطنية وثقافية وسياسية، بل وفي تكريمهم والاحتفاء بهم.

وليس في هذا من نمط تقليدي، قد يقول قائل عنه (أنها وظيفتها، فلماذا التذكير؟!!)، بل هي قفزة في حضن المجتمع الذي ينظر الى الابتكار على إنه جزء من سعادة مأمولة، ومن تفاؤل لابدّ منه.

فعندما يشارك رئيس جامعة، مثل جامعة واسط، في مهرجان شعري، او في تكريم شخصية وطنية، ليس لأنه يرغب بالاستمتاع بهذا الحضور، رغم إنه معنيّ بهذا الجانب، ولكنه يدعنا نعتقد بأن جامعة واسط حاضرة في هذه الفعالية، وإن حضورها مؤتَلف تماماً مع وظيفتها..

وحتَى الممارسات الرائدة من نمط الذهاب الى جامعة أخرى لإجراء مناقشة أطاريح الطلبة فيها، او استضافة مناقشات أطاريح طلبة تلك الجامعات لديها، هي ممارسات تُمهّد لولاية من نوع معين للجامعة على النشاط العلمي، فالثقافي، وحتى الفني... فالورش التي يمكن أن تتبنى الجامعات استضافتها مؤسسات فنية او بحثية، هي في الواقع جزء من الجناح المترامي المدى للجامعة.. وهي أفضليات يتكئ عليها المجتمع، عندما يرى إن شمسه المأمولة تنحجب وراء غيوم لا يرضاها.

إن جامعة واسط، وجامعات أخرى، تبعث فينا الأمل على ولادة مشروع وطني كبير، تمتد الجامعة فيه إلى حيث يكون المجتمع جزءاً منه، فيما تقود هي المجتمع، ومشروعه وتطلعاته..

قـــراءة الـنـصـوص وفـلـسـفـة الـدلالـة

آية الله السيد عمار أبو رغيف

- الجزء الثالث -

والفخر الرازي في تفسيره الكبير لم يشذ عن القاعدة العامة في تفسير الأسماء، فقد أتى على الاختلاف الكبير في تفسير الأسماء،إذ أشار إلى قضية توقيفية اللغة أو اصطلاحيتها،عند الأشعري والجبائي والكعبي وعند أبي هاشم،ثم ذكر القول المشهور. إذن الاختلاف هو السمة البارزة في تفسير هذا النص بل اختلاف المتأولين،فهو نص قد أخضع للتأويل لم يكن النص (نصّاً)،ولا ظاهراً تتوفر له قرائن الترجيح في داخله أو عبر النصوص الشارحة،التي جاءت بها السنة الشريفة؛ وآية ذلك هي أن جميع النصوص المقدسة وغير المقدسة تتذبذب دلالاتها حينما تتحدث عن عالم الأسرار، وتسود النزعة الذاتية في فهم النص! فاللغة اليوم ظاهرة موضوعية قائمة بالفعل،ويمكن إخضاعها لفروض الباحثين،والتحقق من قيمة،ورغم ذلك تواجه عامة البحوث اللغوية أسراراً في هذه الظاهرة،تطلبت على طول العلم المدون مزيداً من الأسئلة،وفيضاً من البحوث والدراسات. فكيف إذن،ونحن نتحدث عن هذه الظاهرة وهي تظهر من العدم إلى الوجود،وتفصلنا عنها حقب متمادية! وهنا أنقل نصاً طويلاً لابن جني لنعايش تجربة باحث مع سر اللغة ورموز نشأتها: "واعلم في ما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع فأجد الدواعي والخوالج قويّة التجاذب لي مختلفة جهات التغوّل على فكري.

وذلك أنّني إذا تأمّلت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقّة والإرهاف والرقّة ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلْوة السحر، فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمَهم الله،ومنه ما حذوته على أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآباده صحّة ما وفّقوا لتقديمه منه ولطف ما أسعدوا به وفُرق لهم عنه وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعزّ،فقوّي في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه وأنها وحي.

ثم أقول في ضدّ هذا كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا وإن بعد مداه عنا مَن كان ألطف منا أذهانا وأسرع خواطر وأجرأ جَنَاناً، فأقف بين تين الخَلّتين حسيراً وأكاثرهما فأنكفئ مكثوراً وإن خطر خاطر في ما بعد يعلّق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به وبالله التوفيق.

النص التوراتي:

يتمسك بعض أتباع الديانتين اليهودية والمسيحية بالنص الوارد في العهد القديم حيث جاء فيه:

وجبل الرب الإله من الأرض كل الحيوانات البرية وكل طيور السماء فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها وكل ما دعا به آدم ذات نفس حية فهو اسمها.(٢٠) فدعا آدم بأسماء جميع البهائم وطيور السماء وجميع الحيوانات البرية).

ذهب الشرّاح الكنسيون إلى أن اللغة هبة من الله،وأن لغة الإنسان القديم كانت واحدة تنتظم فيها أمم شتى حتى سقوط برج بابل، وتفرق أبناء نوح عن بعضهم في البلاد. وهناك رأي يفسر انقسام العصور الوسطى بشأن نشأة اللغة إلى توقيفيين (الكنسيون) واصطلاحيين (المدرسيون) الذين ذهبوا إلى أن اللغة مواضعات اجتماعية، فيرجع هذه الثنائية إلى تأثير الإغريق وثنائية أفلاطون – أرسطو. فالكنسيون اخذوا بمذهب أفلاطون،أما المدرسيون فاقتفوا آثار أرسطو.

وأياً كان الرأي بشأن هذا التفسير، لكن تأثير أفلاطون على خيارات الكنسيين فرض غير مستبعد، لوضوح أن النص التوراتي المتقدم وغيره من نصوص العهدين يمكن تأويلهما،بما يتناسب مع فرضية المواضعة والاصطلاح،إذ لا ينكر أي مؤمن بقصّة الخليقة وفق المضمون الديني الذي جاءت به الكتب المقدسة،أن قضية آدم وتواصله مع نداءات (الله) ومع زوجه وذريته قضية يجب تفسيرها خارج مسألة المواضعة اللغوية، لوضوح فقدان الحياة الاجتماعية والهيئة التي تتحمل مسؤولية الاتفاق والاصطلاح. إنما البحث ينصب على نشوء اللغة في حياة الجماعات الإنسانية المتنوعة،ونص التوراة دون عناية كثيرة في التأويل لا يتناول هذا الفرض إنما يتحدث عن قصة الخليقة الأولى،وهي أمر يمكن الإيمان به ،دون تعارض مع مذهب الاصطلاح والمواضعة !

على أن فرضيات الإلهام والوحي في مذهب التوقيف لا تصلح بوجه لتفسير نشأة اللغة نظاما ومفردات كما تقدمت الإشارة إلى ذلك. والفرضية الوحيدة في إطار مذهب التوقيف،التي تصلح أن توضع أمام الدرس الجاد هي تلك التي أشار إليها النائيني وبعض آخر من أسلافه المحققين في اللغة وأصول الفقه،والتي دافع عنها نعوم تشومسكي،والتي تجدها أيضا عند "ماكس مولر" وسنحاول الوقوف عندها بشكل أكثر عمقاً وتفصيلاً،خلال درسنا بحوث "الوضع"،"والدلالة" القادمة.

الشيخ النهاوندي

الأخوند الخراساني

السيد الخوئي

السيد محمد باقر الصدر

(٤)

الوضع – مفهومه، أقسامه

مفهوم الوضع:

نبدأ من كلمات الجيل الأخير من أعلام مدرسة النجف الأصولية، حيث تنوعت تعريفاتهم للوضع، واختلفت اجتهادات المحققين في تفسير عملية «الوضع». ويمكن ان نضع الاتجاهات الرئيسية لهذا التنوع الاجتهادي في أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: وهو ما تبناه الآخوند الخراساني وعُرف باتجاه الجعل والاعتبار، وان الوضع عبارة عن جعل وتخصيص اللفظ إزاء المعنى.

الاتجاه الثاني: مذهب «التعهد»، وهو ما ذهب إليه الشيخ النهاوندي والسيد الخوئي.

الاتجاه الثالث: ما ذهبت إليه مدرسة الأستاذ الشهيد السيد محمد باقر الصدر في تفسير الوضع بأنه «القرن الإكيد» بين اللفظ والمعنى.

الاتجاه الرابع: ما ذهب إليه السيد السيستاني في تفسير الوضع بالاتحاد و«الهوهوية» بين اللفظ والمعنى.

نبدأ من آخر الحوارات المباركة، التي دارت حول الاتجاهين الأخيرين، فنتناولهما بالنقد والتقويم، وأصر على وسم الحوارات بالمباركة، لأنها تثري المعرفة وتطور الفهم، ولأنها أيضاً تبارك وتعلي في عامة الحالات من النظريات موضع النقد، خصوصاً تلك النظريات الرصينة، حيث يعاد تظهيرها ويتثبت حضورها. نعم، حياة النظريات مرهونة بالنقد الذي يضرب في الأعماق، وإذا أردت لنظرية أن يكتب لها الموت فلتهجر وتطرد من دائرة الدرس النقدي.

القرن الأكيد:

أشرت إلى أن هذا الاتجاه في تفسير الوضع تبناه وأكده أستاذنا الشهيد الصدر. وقد طرحت على هذا الاتجاه بعض الأسئلة، وغرضنا هنا طرح هذه الأسئلة والوقوف عليها، وقبل ذلك لابد من تحرير هذا الاتجاه كما جاء في دروس صاحبه، حيث قرّر طلابه ما أفاد:

«وتحقيق الكلام في تشخيص حقيقة الوضع. أن يقال: بأنّ الله سبحانه وتعالى قد جعل من الإحساس بالشيء سبباً في انتقال الذهن إلى صورته ،فالانتقال الذهني إلى الشيء استجابة طبيعية للإحساس به، وهذا قانون تكويني .ويوجد قانونان تكوينيّان ثانويّان يوسعان من دائرة تلك الاستجابة الذهنية.

أحدهما: قانون انتقال صورة الشيء إلى الذهن عن طريق إدراك مشابه، كانتقال صورة الحيوان المفترس إلى الذهن بسبب رؤية رسم مشابه له على الورق.

ثانيهما: قانون انتقال صورة الشيء إلى الذهن عن طريق إدراك الذهن لما وجده مشروطاً ومقترناً بذلك الشيء على نحو أكيد بليغ فيصبح هذا القرين في حكم قرينه من حيث إيجاد نفس الأثر والاستجابة الذهنية التي كان يحدّثها على الذهن عند الإحساس به. وهذا هو ما يسمّى في المصطلح الحديث بالمنبّه الشرطي والاستجابة الحاصلة منه بالاستجابة الشرطية.

وهذا الاقتران والاشتراط الذي يوجب الاستجابة المذكورة لابدّ من أن يكون على وجه مخصوص، أي لا يكفي فيه مطلق الاقتران بل لابدّ من أن يكون اقتراناً مركزاً مترسّخاً في الذهن إما نتيجة كثرة تكرّر الاقتران خارجاً أمام إحساس الذهن، وهذا هو العامل الكمّي لتركيز الاقتران، أو نتيجة ملابسات اكتنفت الاقتران ولو دفعة واحدة جعلته لا ينمحي عن الذهن، وهذا هو العامل الكيفي.

والإنسان تحدث استجاباته الذهنية وفق هذه القوانين الثلاثة، فإذا أطلق شخص مثلاً صوتاً مشابهاً لزئير الأسد انتقل إلى الذهن تصوّر ذلك الصوت نتيجة الإحساس السمعي به وهو تطبيق للقانون الأوّل، ثمّ ينتقل الذهن من ذلك إلى تصوّر الزئير نتيجة المشابهة بينهما وهذا تطبيق للقانون الثانوي الثاني.

وقد حاول الإنسان أن يستفيد من القانونين التكوينيّين الثانويّين في مقام التعبير عن مقصوده ونقله إلى ذهن مخاطبه، فاعتمد على القانون الثانوي الأوّل في استخدام الإشارات التعبيريّة والتصويريّة التي تنقل المعاني إلى الذهن على أساس التشابه، ولما كان قد اعتاد أن ينتقل من الأصوات إلى أسبابها وأشكال مناشئها على أساس الاقتران الخارجي فقد اتّجه إلى توسيع نطاق الاستفادة من الأصوات واستخدامها في مجال تفهيم الآخرين أيضاً باستخدام القانون الثانوي الثاني عن طريق جعل لفظ أو صوت مخصوص مقترناً ومشروطاً بمعنى مخصوص اقتراناً أكيداً ناشئاً من التكرار أو نتيجة عامل كيفي معيّن وبذلك نشأت العلقة الوضعيّة، أعني السببيّة والاستتباع بين ذلك الصوت المخصوص والمعنى المخصوص.

وهكذا تولّدت ظاهرة اللغة في حياة الإنسان وبدأت تتكامل وتتوسّع من صيغ بدائية محدودة إلى صيغ متكاملة أكثر شمولاً واستيعاباً للألفاظ والمعاني».

هناك من ذهب إلى أن اتجاه السيد محمد باقر الصدر في تفسير عقد الدلالة، أو الوضع اللغوي يتطابق مع نظرية عالم النفس والفسلجة الروسي «ايفان بتروفيتش بافلوف» (١٨٤٩ – ١٩٣٦).

وقد ألمح كاتب هذه السطور منذ عام (١٩٧٧) إلى وجود تطابق بين نظرية عالم اللغة والنحو العربي «الرضي الاسترابادي» في تفسير عقد الدلالة، وبين نظرية بافلوف في المنعكس الشرطي، في دراستي «نظرية الإدراك البشري»، التي اطلع عليها السيد الشهيد الصدر، وسألني عن موضع نص الرضي الاسترابادي في شرحه للكافية.

ولم يرتض بعض طلاب السيد الصدر مقولة التطابق بين نظرية السيد ونظرية بافلوف، التي اطلع عليها السيد الأستاذ وناقشها في بعض كتاباته. واليك نصّ السيد كاظم الحائري في رد هذه المقولة في هامش تقريره لنظرية الأستاذ في تفسير الوضع:

«وفرق هذا البيان عن نظرية بافلوف الشهيرة في قصة دق الجرس او نحو ذلك يمكن ان يفترض بأحد شكلين:

الأوّل: أن يقال: إنّ نظريّة بافلوف نظريّة فسلجيّة عضويّة، ونظريّة أستاذنا الشهيد (ره) نظريّة سيكولوجيّة نفسيّة، فذاك يقول: إنّ الأثر المادّيّ للطعام – ويفترضه سيلان اللعاب – سرى إلى ما قارن الطعام لدى الكلب (راجع فلسفتنا، ص ٣٧٢ – ٣٧٤ بحسب طبعة منشورات عويدات ببيروت، واقتصادنا، ص ٥٤ – ٥٧ بحسب طبعة دار الفكر ببيروت). وإسراء ذلك إلى الفكر واللغة من قبل بعض الماديّين يعني: أنّ النشاط المخّيّ المادّيّ الذي يحصل بالإحساس بالشيء يحصل أيضاً بسماع اللفظ المقترن بذلك الشيء. وهذا المطلب لا دليل على صحّته، وتجربة بافلوف لا ينحصر تفسيرها بذلك، فبالإمكان أن تفسّر بأنّ سيلان اللعاب لم يكن أصلاً استجابة لذات الطعام المادّيّ بل كان استجابة للصورة الذهنيّة اللامادّيّة التي هي وراء النشاط المخّيّ المادّيّ، وبما أنّ صوت الجرس المقارن لتقديم الطعام أعطى نفس الصورة للذهن حصلت نفس الاستجابة؛ ولذا ترى أنّ ما يكون حقّاً نتيجة لذات المادّة كالموت بالنسبة للسمّ، أو الشفاء بالنسبة للدواء لا يسري إلى ما يقارن تلك المادّة من لفظ أو غيره، وأمّا أستاذنا الشهيد (ره) فإنّما قال بتماثل المتقارنين في خلق الصورة العقليّة الميتافيزيقيّة لدى الفكر اللامادّيّ.

والثاني: أن يفترض أنّ أستاذنا الشهيد (ره) لا يقول أصلاً بانتقال الأثر من شيء إلى ما يقارنه، وإنّما يقول: بأنّ التقارن الأكيد في الذهن يجعل تصوّر القرين سبباً للانتقال إلى قرينه من دون فرضيّة اكتساب أحد القرينين آثار قرينه الآخر، بينما نظريّة بافلوف هي نظريّة انتقال الأثر من القرين إلى القرين».

يثير هذا النص بقوة أسئلة ملحة يتوجب طرحها وجل هذه الأسئلة اشكاليات منهجية في الصميم:

أولاً: إنّ نظريّة «بافلوف» نظريّة سايكولوجية فلسفية قامت على أسس فسلجية. وهذه بديهية من بديهيات علم النفس الحديث. ومن ثم لا يصح التمييز بينها وبين نظريّة السيد الصدر بأن الأولى نظريّة فسلجية والثانية نظريّة نفسية.

ثانياً: الدليل على صحة وبطلان ما يحدث في الدماغ من فعاليات فسلجية في كيمياء أو كهربة الدماغ اثر قوس المنعكس الشرطي أمر متاح لأجهزة القياس المادية المتطورة، وقد أثبتت دراسات فسلجة الجهاز العصبي حقائق بهذا الشأن. أما عدم وجدان السيد الحائري لدليل فهو لا يدل على عدم وجوده عند أصحاب الاختصاص بهذا الشأن، وهل ينتظر الفيلسوف إحضار صورة الرمل لكي يأخذه السعال حينما يتمكن هذا الرمل الأهوج من الدخول إلى الحلق؟! وهل ينتظر الآدمي حضور صورة الفلفل لكي يعطس حينما يدخل الفلفل إلى تجويف الأنف؟

ثالثاً: لا يمكن بوجه أن نفسر سيلان اللعاب كاستجابة طبيعية لتناول الطعام على أساس عمليات عقلية بالمعنى الفلسفي، بل الاستجابات الطبيعية إزاء المثيرات الطبيعية لا تتطلب نشاطاً للجهاز العصبي اللامركزي، بل تحدث بشكل تلقائي ضمن آليات عمل الجهاز العصبي المركزي.

رابعاً: إنّ التمايز الفلسفي بين بافلوف والصدر في تفسير عمليات الإدراك العليا، وتصنيف الأول على الاتجاه المادي والثاني على الاتجاه الروحي لا يفضي إلى إلغاء تماثل بافلوف والصدر في تفسير عقد الدلالة على أساس الاقتران الشرطي، هذا إذا افترضنا مثل هذا التماثل، لوضوح أن قانون الاقتران الشرطي ليس وقفاً على الاتجاهات المادية، وليس ابتكاراً محضاً لبافلوف، بل سبقه آخرون، وفي تراث آداب لغتنا العربية، كما سنؤكد ذلك لاحقاً.

خامساً: افتراض أن السيد الصدر لا يقول أصلاً بانتقال الأثر من شيء إلى ما يقارنه افتراض لا مسوغ له وغير مستنتج من كلمات الرجل، بل هناك ما يسوغ رد هذا الافتراض من رأس؛ إذ كيف يمكن أن نتصور أنّ شخصاً كالشهيد الصدر ينكر حدوث المنعكس الطبيعي جراء حدوث المنبه الشرطي، كما يحدث في تجربة تقديم الطعام ودق الجرس؟!

ثم ما معنى أن بافلوف يقرر انتقال الأثر من القرين إلى القرين؟ في محل البحث (اللفظ والمعنى) ما معنى انتقال الأثر من القرين إلى القرين، هذا الانتقال الذي يقرره بافلوف وينكره الصدر؟ فهل يقرّر بافلوف أن الأثر الفسلجي لتناول مادة السم سوف يحصل لدى السامع جراء سماع كلمة «السم»؟ وان قانون الاقتران الشرطي بين اللفظ و المعنى يعني سريان آثار المعنى الواقعية إلى اللفظ، وان اللفظ المقترن بالطيران سوف يسبب حدوث الطيران لدى سامعه؟!

سادساً: لقد وقفت عند هذا النص لكي اؤكد ضرورة رعاية الضوابط المنهجية في نقل النصوص من مصادرها وطرح الفرضيات ضمن مقاييس البحث العلمي، واقامة التأويل على أساس قواعد. ومن هنا سوف أحاول عرض نظريّة بافلوف وتفسيره ظاهرة اللغة والدلالة، ثم يجوز حينها أن نقارن بشكل علمي بين مفاد نظريّة بافلوف وبين ما طرحه السيد الصدر من نظريّة في تفسير عقد الدلالة، وهذا ما سأحاوله أيضاً بإذنه تعالى.

نظريّة بافلوف:

أقام بافلوف تحليله للسلوك البشري وللعمليات العقلية لدى الإنسان، أقامه على أساس مادي، أي أن علم النفس لدى بافلوف ينطلق من قاعدة رفض أي أساس روحي للنشاط البشري على مختلف مستوياته، وانطلاقاً من أن السلوك الإنساني برمته يقوم على أساس المنبه المادي والاستجابة المادية، وحينما يتعلق الأمر بالعمليات العقلية العليا لدى الكائن الإنساني نجده مؤكداً على أنها تطور نوعي للمادة، وأنها تقوم على الأساس المادي الحسي، الذي يحكم السلوك الإنساني في إطار قانون شامل هو قانون المنعكس الشرطي، الذي ينطوي في إطاره نظامان إشاريان.

قانون المنعكس الشرطي يشكل الأساس للنظام الإشاري الأول والنظام الإشاري الثاني. ويستند إلى قانون المنعكس الطبيعي، الذي يعمل بطريقة فطرية لا إرادية. فالإنسان مجهز بحسب تكوينه الفطري بأجهزة استقبال وأجهزة انعكاس طبيعية لهذا الاستقبال. فحينما يلامس الطعام المنطقة الحسية الخاصة في الفم ويقوم بتنبيه هذه المنطقة بواسطة خواصه المثيره للغدد اللعابية، فتأخذ الغدد بالاستجابة للمثير وتفرز مادتها، وهنا يتشكل قوس الانعكاس، الذي يبدأ من النهايات السطحية للعصب المورد ماراً عبر أليافه إلى الجهاز العصبي المركزي ثم يخرج منه ماراً عبر الطريق العصبي النازل أو المصدر حتى يصل إلى هذا العضو أو ذاك فيثير فيه نشاطاً. وهنا نجد الفعل المنعكس للطبيعي.

إن الأفعال المنعكسة الطبيعية تمثل الاستعداد الفطري للتكيّف مع المحيط لدى الكائن العضوي الحي، وبدونها تكون حياة الحيوان ضرباً من المحال، والمحافظة على البقاء أمراً مستحيلاً. وتنقسم الأفعال المنعكسة الفطرية إلى أفعال خاصة بالحفاظ على النوع، وأخرى خاصة بالتغذية والمحافظة على مناعة الجسم وتوفير الأمن. والتآزر المركزي بين المنبه والاستجابة في الفعل المنعكس غير الشرطي هو احدى وظائف مراكز منطقة ما تحت اللحاء في المخ، أي المناطق الأدنى منه.

السمات الرئيسية للعالم المحيط بنوع ما من أنواع الحيوان تظل ثابتة تقريباً، ولو أن البيئة ليس لها غير تلك السمات التي تتميز بدوامها على مدى بعيد لكانت الأفعال المنعكسة الفطرية وحدها هي النسق الوحيد الذي يحتاجه الكائن الحي للتكيف مع بيئته. غير ان البيئة – رغم ثباتها النسبي في سمات رئيسية – شديدة التغير والتقلب المستمر. ومن ثم يطلب وجود آليات تحقق التكيف مع الظروف المتغيرة إلى جنب المنعكسات الثابتة للأفعال المنعكسة الطبيعية.

تمثلت هذه الآلية بالأفعال المنعكسة الشرطية، التي تنشأ على أساس الأفعال المنعكسة الطبيعية من الزاوية الموضوعية وعبر محيط العالم الخارجي، لكن مركزها العصبي لا يكفيه مراكز تحت اللحاء، بل سيكون مركز الأفعال المنعكسة الشرطية جهازاً كائناً في النصفين الكرويين للدماغ. والتجربة التالية توضح كلا لوني الأفعال المنعكسة الطبيعية و الشرطية، والعلاقة بينهما:

نسكب محلولاً حمضياً مخففا في فم الكلب، سيحدث رد فعل دفاعي يحرك بموجبه الكلب فمه بقوة لكي يلفظ المحلول، ويسيل في الوقت نفسه اللعاب بغزاره ليخفف الحامض ويجرفه خارجاً، هذا السلوك فعل منعكس فطري، يوجد له طريق جاهز منذ الولادة لنقل التيار العصبي. وإذا كرّرنا التجربة، واخترنا أي مؤثر خارجي، وليكن رنين جرس، وكرّرناه على مسمع الكلب قبل أن نصب نفس المحلول في فم الكلب، نلاحظ بعد تكرار هذه العملية مرات متعددة أن رنين الجرس وحده كاف لحدوث نفس ردة الفعل (حركة الفم وسيلان اللعاب).

ردة الفعل جراء صوت الجرس هي منعكس شرطي، والفعل المنعكس الشرطي يتطلب فتح طرق جديدة يسري خلالها التيار العصبي، وهي وظيفة الخلايا العصبية الدقيقة الموجودة في النصفين الكرويين للدماغ. فالأفعال المنعكسة الشرطية تتكون بداية على أساس الأفعال المنعكسة غير الشرطية، والقانون العام لتكوين الأفعال المنعكسة الشرطية يقضي بضرورة التطابق الزمني بين المنبه الجديد والفعل المنعكس غير الشرطي أو بينه وبين أفعال منعكسة شرطية سبق تكوينها على أساسه. ومن الضروري أن يتوفر شرط التزامن مرات متعددة بين المنبه لكي يصبح إشارة لها فعاليتها وبين منبهات غير شرطية أو شرطية مقترنة بها.

هذا هو قانون المنعكس الشرطي، الذي يقوم على أساسه نظامان إشاريان، ويقدم بافلوف عرضاً موجزاً عن الفعاليات التي يقوم بها الجهاز العصبي، فيقول:

«بالنسبة للحيوانات الراقية بما فيها الإنسان فان الميكانيزم الأول للترابط المعقد بين الكائن العضوي الحي وبيئته يتمثل في منطقة ما تحت اللحاء بكل ما فيها من أفعال منعكسة غير شرطية متشابكة... وهذه الأفعال المنعكسة، وهي نشاطات فطرية لا يستثيرها سوى عدد قليل من المثيرات الخارجية غير الشرطية، ومن هنا تكون القدرة على التوجه في الوسط محدودة والتكيف قاصراً... .

أما الخطوة الثانية في العلاقة المتبادلة فالمسؤول عنها هو النصفان الكرويان للدماغ دون الفصين الأماميين ،وهنا تساعد الارتباطات الشرطية على ظهور مبدأ جديد للنشاط: إذ نجد عدداً لا حصر له من المثيرات الجديدة تشير إلى العدد المحدود من المثيرات الخارجية غير الشرطية وتكون بديلة لها. وتجري عملية تحليل وتركيب دائبة لتلك المثيرات الجديدة مما يتيح للكائن الحي قدرة اكبر على التكيف. وتساعده هذه القدرة على التوجه في اتجاهات متعددة ومتباينة للغاية في الوسط نفسه.

ويشكّل هذا نظاماً إشارياً موحداً لدى الحيوان عامة والإنسان بوجه خاص. وثمة نظام إشاري آخر جديد يتميز به الإنسان وربما يكون مركزه الفصان الأماميان، وهما فصان ضامران عند الحيوان. يشير هذا النظام إلى النظام الأول – ونعني به نظام الكلام. وهنا نجد أنفسنا إزاء مبدأ جديد للنشاط العصبي الراقي (التجريد وفي الوقت نفسه التعميم لهذا القدر الهائل من الإشارات الخاصة بالنظام الأول حيث تبدأ ثانية عملية تحليل وتركيب لهذه الإشارات العامة الجديدة)، وهذا هو مبدأ الارتباط الشرطي لعملية التوجه غير المحدودة في العالم المحيط بالإنسان وخلق ارقى مستوى للتكيف يتميز به النوع الإنساني".

إذن؛ يقوم على أساس قانون المنعكس الشرطي نظامان إشاريان، احدهما النظام الاشاري الأول، الذي تقترن خلاله المنبهات الحسية الشرطية بالمنبه الطبيعي الفطري كصوت الجرس والطعام. وهذا النظام يشترك فيه الحيوان والإنسان. وثانيهما النظام الاشاري الثاني أو نظام الكلام واستخدام الألفاظ كإشارات على المعاني. وهذا النظام يختص به الإنسان. وهنا يجدر أن نتعرف على ما يأتي:

١- طبيعة النظام الاشاري الثاني (نظام الكلام). وما هي ميزاته، كما طرَحت لدى بافلوف أو مدرسته.

٢- كيف ينعقد عقد الدلالة اللفظية من وجهة نظر بافلوف أو مدرسته.

النظام الاشاري الثاني:

الكلمات هي حجرات هذا النظام (كما يؤكد بافلوف)، فهي المادة التي على أساسها يصنع المخ نظاماً إشارياً ثانياً، يرتكز على النظام الاشاري الأول. فالطفل يبدأ عملية اكتساب اللغة عن طريق ترديد ما يسمع من الأم أو الأب من ألفاظ. وتنشأ عملية الربط بين الألفاظ وبين ما بإزائها من موجودات حسية جراء اقتران هذه الألفاظ بمعادلاتها الحسية مرات متعددة في ذهن الطفل، وهنا يبدأ نشوء قوس الانعكاس الشرطي، الذي هو أساس النظام الاشاري الأول، فتصبح الكلمة منبهاً حسياً مشيراً إلى منبه فطري حسي.

لكن الكلمات لكي تنعقد دلالاتها على ما تشير إليه من وقائع لابد من تجريدها من خصوصيات هذه الوقائع، وتعميمها على الواقعة. فكلمة «شجرة» تقترن بالموجود الواقعي «الشجرة» الموجودة في البيت مرات متعددة، وكلمة «النار» تقترن أيضاً بمصداق النار الموجود في محيط الطفل، ولكي تكون لفظة النار دالة على طبيعة النار، وعلى كل مصاديق هذه الظاهرة يتوجب ان تكون لدى الذهن قدرة تجريد «النار» من خصوصيات ما اقترنت لفظة النار به من مصاديق، ليقوم الذهن بتعميمها على كل مصاديق «النار» فتصبح اللفظة دالة.

(٥)

على معناها

الكلام يمثل اشارات ثانوية، وبحكم قدرة «التجريد» التي يتميز بها الانسان، فهذه الإشارات تتيح له استخراج تعميمات تنطبق على الواقع، وهذا هو ما يشكل في الحقيقة السمة الجوهرية للإنسان وهي ميزة الفكر. فالكلام هو اساس الوعي والفكر، وهو مرتبط بقانون المنعكس الشرطي. لكن الفكر والوعي ليس مجرد النبضات العصبية والمادة المحضة، بل هو تطور نوعي ارقى، لكنه قائم على أساس مادي.

الدلالة وصيرورتها:

لم يكن بافلوف في صدد تحديد مفهوم الدلالة اللغوية، وتفسير عقدها الذي تشكل بموجبه الإشارات الكلامية دلالات مستقرة ومحددة لمدلولاتها. اي ان بافلوف لم يكن مهتماً بالجوانب التحليلية والتفسيرية للنظام اللغوي ومفرداته، بل انصب اهتمامه على تحليل الأسس الفسلجية الذي يقوم عليها هذا النظام، وكيف ينشأ أساسه العصبي في الدماغ البشري.

لكن المؤكد ان «بافلوف» الذي ذهب إلى ان اللفظ منبه شرطي، ينشأ على اساس قانون المنعكس الشرطي، لم يعد هذا المنبه في زمرة المنبهات الحسية التي تعمل في اطار النظام الاشاري الاول الذي يحكم سلوك الحيوان. بل عدّ الكلام والمنبهات اللفظية في اطار النظام الكلامي ارقى اساساً واعقد وظيفةً، فأساسها الفسلجي يتم في منطقة اكثر تعقيداً والمرجح انها في الفصين الاماميين للدماغ، ووظيفتها اقامة دعائم الوعي والفكر والقدرة على بناء قوانين العلم والمعرفة الانسانية.

نظام الكلام (النظام الاشاري الثاني) – عند بافلوف – مختلف اختلافاً نوعياً عن النظام الحسي الاشاري (النظام الاشاري الاول)، وان قام استناداً إليه، فالصوت او اللفظ كمنبه شرطي لدى الحيوان وفي اطار النظام الاشاري الأول يلعب دوراً مختلفاً عما يلعبه في ظل النظام الاشاري الثاني، حيث لا يتسنى ان يؤدي دوره في ظل النظام الكلامي الا بفعل قدرة التجريد والتعميم الذي يتوفر عليها الإنسان ضمن ما يتوفر عليه من إمكانات فطرية فسلجية ودماغ ارقى من دماغ جميع الحيوانات.

- يتبع -